

## **تقرير منظمة تموز عن عملية التصويت خارج العراق لانتخاب مجلس النواب العراقي 2010**

بعد إقرار قانون انتخابات مجلس النواب العراقي 2010 المعدل والذي أعطى للعراقيين المقيمين خارج العراق حق المشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي، سارعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بالاتصال بالدول التي يتواجد فيها العراقيين من اجل الحصول على موافقتها بإجراء الانتخابات فيها ومعرفة عدد العراقيين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات من اجل تهيئة جميع الأمور اللوجستية لإجراء الانتخابات، من توفير مراكز ومحطات الاقتراع وتوفير مستلزمات عملية الاقتراع .... الخ.

كما تم تحديد الأيام ( 4 و 5 و 6 / آذار 2010 )، موعدا لانتخابات الخارج في 16 دولة قد استجابت لإجراء الانتخابات فيها وهذه الدول هي (لبنان، سوريا، الأردن، مصر، الإمارات العربية المتحدة، ايران، تركيا، ألمانيا، هولندا، الدنمارك، السويد، بريطانيا، النمسا، استراليا، كندا والولايات المتحدة).

شهدت هذه العملية الكثير من الملاحظات الايجابية والسلبية وصلت إلى المنظمة من خلال زملائنا وأصدقائنا الذين تواجدوا في مراكز ومحطات الاقتراع في تلك الدول، ندرج لكم ابرز تلك الملاحظات :

1. استطاعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من تهيئة مراكز ومحطات الاقتراع وجميع الأمور اللوجستية الأخرى وبوقت قياسي.
2. اعتراض الكثير من الأحزاب السياسية في اغلب الدول التي ستجرى فيها الانتخابات على آلية اختيار المفوضية لكوارها، حيث تمثلت آلية الاختيار عن طريق إعلان المفوضية عن الوظائف المطلوبة، وبعدها تم تقديم طلبات من قبل العراقيين في الخارج إلى المكاتب المفوضية في البلدان التي يتواجدون فيها، ثم أجرت المفوضية مقابلات مع المتقدمين ثم بعدها اختيار كوار العمل، واتهمت تلك الأحزاب المفوضية بأنها اختارت اغلب كوارها بطريقة المحسوبة!
3. تم تعيين مدير لأحد المراكز الانتخابية في مدينة لندن – اونتاريو وتم الاتفاق معه على تفاصيل التدريب وغيرها وبعد أيام قليلة تم إبلاغه بأنه قد تم استبداله بشخص آخر ومن مدينة أخرى وبدون إي توضيح للأسباب!

4. ضعف التواصل بين مكتب المفوضية في كندا والأحزاب السياسية المتواجدة في أوتاوا، مما أثار استياء الأحزاب حيث تم الدعوة إلى ندوة من قبل المفوضية في أوتاوا قبل أقل من 24 ساعة من موعد انعقادها في بلد مثل كندا مما أدى إلى حضور عدد قليل من ممثلي القوائم!.
5. الغي مكتب المفوضية في السويد المركز الانتخابي الذي وافق مجلس المفوضين على فتحه في مدينة Stromstad السويدية، مما حرم آلاف العراقيين المقيمين في مملكة النرويج من المشاركة في الانتخابات.
6. الغي مكتب المفوضية في السويد وبقرار مماثل وغير مبرر، المركز الانتخابي المقرر فتحه في مدينة لوند ونقله إلى مدينة مالمو، مما أدى إلى حرمان الآلاف من أبناء الجالية العراقية، الذين يعيشون في هذه المدينة وضواحيها من الإدلاء بأصواتهم دون معوقات مادية وزمنية، علما إن مستلزمات فتح المركز كانت متوفرة كما تعود ملكية إحدى المدارس التي اتخذت كمركز انتخابي في مالمو لعراقي وناشط سياسي معروف.
7. المخزن الذي تم تأجيره لحفظ صناديق الاقتراع في السويد غير مؤمن ولا يمكن الاطمئنان على سلامة صناديق الاقتراع فيه.
8. لوحظ إقبال جيد من قبل الناخبين العراقيين في معظم الدول مع تفاوت الإقبال وازدياده في اليومين التاليين، وكانت الفرحة تعم وجوه العوائل العراقية وكأنهم متوجهين إلى عرس عراقي متحملين مشقة بعد المسافة للوصول إلى المراكز الانتخابية وشدة البرودة.
9. لوحظ اهتمام إعلامي وتعاطف شعبي في اغلب الدول التي أجريت فيها الانتخابات ونقل إعلامي لمجريات انتخابات العراقيين وتجربتهم الديمقراطية إلى شعوب تلك الدول.
10. تأخر افتتاح عدد من مراكز الاقتراع إلى ما يقارب الساعة عن موعدها المحدد.
11. أثارت آلية تحديد هوية الناخب واثبات عراقيته والمحافظة التي ولد فيها في دول المهجر من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وذلك بطلب هويتين صادرة من العراق تحتوي على الاسم ومكان وتاريخ الميلاد، وعدم قبولها المستمسكات

الأجنبية، إشكالية كبيرة واستياء من قبل الجاليات العراقية في معظم الدول التي تجري فيها الانتخابات، وهذه في الحقيقة تعتبر المشكلة الأساسية في انتخابات الخارج.

12. تعذر على الناخبين العراقيين جلب مستمسكات عراقية وخصوصا بالنسبة للعراقيين الذين يقيمون في تلك الدول منذ عشرات السنين.

13. لوحظ أيضا قلة خبرة كوادر المفوضية في كثير من محطات الاقتراع وافتقارهم إلى التدريب الجيد، مما كان سببا في استيعاب وتوضيح إجراءات المفوضية وبدل من استيعاب واحتواء المشكلة ساهم ذلك في زيادة استياء الناخبين العراقيين الذين لم يستطيعوا التصويت وحتى من قبل الذين صوتوا، وتحول ذلك إلى مشادات كلامية في بعض الدول.

14. أصدرت الكيانات السياسية في السويد وكندا عدة رسائل إلى المفوضية العليا للانتخابات، عبرت فيها عن شجبها لهذه الإجراءات وطالبت بإيجاد حل لمشكلة العراقيين الذين ليس لديهم مستمسكات عراقية.

ومن الجدير بالذكر إن السبب الرئيسي لهذه الإشكالية هو قانون الانتخابات المعدل، والذي حدد انتخاب العراقيين خارج العراق وبحسب المحافظات التي ينتمون إليها، وقد أشارت منظمنا إلى هذه المشكلة وطالبت إن تكون انتخابات الخارج دائرة انتخابية واحدة، ولو كانت كذلك لما حدث هذا الإشكال، إما بالنسبة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات فقد نشرت تعليمات حول تصويت العراقيين في الخارج على موقعها الإلكتروني، وعرضت فلم توضيحي حول آلية التصويت وعرض ذلك في عدة قنوات كما أنها أقامت عدة ندوات تثقيفية في تلك الدول، إلا انه يتضح من ذلك إن هذه الآلية كانت غير كافية وكان على مفوضية الانتخابات باعتبارها الجهة المسؤولة على لتوعية والإشراف على الانتخابات، إن تستخدم آليات أخرى مناسبة تضمن إيصال المعلومات إلى معظم العراقيين وخصوصا إن المراكز الانتخابية في تلك الدول غير متوفرة في جميع المناطق وان المسافة كبيرة بين مركز وآخر، على سبيل المثال استخدام الصحف الأجنبية الأكثر قراءة ونشر تلك التعليمات والتنسيق مع عدد من وسائل الإعلام الأجنبية المشهورة في تلك الدول، وكذلك كان على الكيانات السياسية إن يعملوا لقاءات وندوات تثقيفية مع الجاليات العراقية في معظم المناطق لتوضيح آلية التصويت وما هي المستمسكات الضرورية المطلوبة.

15. لوحظ حالات من التصويت الجماعي في عدد من المراكز الانتخابية، حيث تجمع أكثر من ناخب خلف غرفة الاقتراع، وقد أدت إحدى الحالات إلى حصول مشكلة بين مدير احد المحطات في مركز التصويت في المملكة الأردنية وبين إحدى المحطات الفضائية والتي حاولت تصوير خرق تمثل بوجود ست أشخاص مجتمعين في غرفة اقتراع واحدة.
16. سيتم فرز وعد الأصوات لتصويت الخارج بعد يومين إلى أربعة أيام بعد انتهاء عملية الانتخابات وذلك لغرض المطابقة والتحقق من أسماء الناخبين والذي سيتم في مكتب الخارج والواقع في اربيل، ويثير ذلك القلق لدينا كمنظمة مراقبة وكذلك بالنسبة إلى الكيانات السياسية والمراقبين الدوليين، حيث ستبقى الصناديق لمدة يومين وأكثر في مخازن المفوضية، ومن الجدير بالذكر إن كوادر المفوضية لعدد من المراكز طلبت من المراقبين ووكلاء الكيانات السياسية بمغادرة محطات الاقتراع في اليوم الأول بعد انتهاء الوقت المحدد، وفوجئ المراقبون في اليوم الثاني عند سؤالهم عن صناديق الاقتراع واتضح أنهم قاموا بنقل صناديق الاقتراع إلى مخازن المفوضية بدون إعلام المراقبين أو وكلاء الكيانات السياسية!!

**منظمة تموز للتنمية الاجتماعية**

**2010 / 3 / 6**